في سابقة هي الأولى من نوعها مقتل قاض فلسطيني في قطاع غزة

حماس تتهم «فرقة الموت» التابعة لمتنفذين بالأمن الوقائي بالاغتيال

غزة ـ «القدس العربي»
ـ من أشرف الهور:

في سابقة خطيرة ضمن مسلسل الفلتان الأمني الفلسطيني قتل مسلحون مجهولون أمس قاضيا فلسطينيا يعمل في سلك المحاكم الشرعية في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة.

وقالت مصادر أمنية وطبية فلسطينية ان قاضيا فلسطينيا قتل صباح أمس برصاص مسلحين مجهولين في بلدة بني سهيلا شرق مدينة خان يونس جنوب القطاع.

وأشارت المصادر الأمنية الى أن القاضي ويدعى بسام الفرا (28 عاما) ويعمل قاضيا للمحكمة الشرعية في بلدة بني سهيلا قتل حين فتح مسلحون مجهولو الهوية يستقلون سيارة من نوع (بيجو 504) النار عليه بالقرب من دوار بني سهيلا أثناء توجهه الى عمله في المحكمة مما أدى الى إصابته بعدة أعيرة نارية فارق على أثرها الحياة.

وأشارت المصادر الأمنية الفلسطينية الى أن أجهزة الأمن المتخصصة والنيابة العامة التي وصلت الى مكان الحادث فتحت تحقيق فوريا لمعرفة أسباب الاعتداء والجهة التي تقف خلف الحادث.

وقالت مصادر طبية جنوب القطاع ان القاضي الفرا وصل الى مستشفى ناصر بمدينة خانيونس جثة هامدة.

والفرا يحمل الشهادة العليا (الماجستير) في الشريعة الإسلامية، وهو رجل إصلاح معروف في مدينة خانيونس ويعمل مدير دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري في محكمة بني سهيلا الشرعية.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن قتل القاضي الفرا.

وحملت حماس من أسمتها «فرقة الموت» التي قالت انها تتبع حركة فتح بالوقوف وراء اغتيال القاضي الفرا، مؤكدة أن «يد العدالة وسيف القصاص سيطال رقاب الجناة المجرمين لا محالة».

وقالت حركة حماس في بيان لها وصلت «القدس العربي» نسخة منه ان القاضي الفرا أحد الأعضاء البارزين لجناحها العسكري كتائب القسام في جنوب قطاع غزة، واصفة عملية قتله بأنها «عملية اغتيال».

وقالت حركة حماس ان عملية الاغتيال «محاولة لإشعال نيران الفتنة في المجتمع الفلسطيني عبر ممارسات بشعة وجرائم قذرة تعبر عن سلوك رخيص وانعدام كامل للمسؤولية الوطنية، ورغبة سوداء في تأجيج الأوضاع وخلط الأوراق على الساحة الفلسطينية».

وأضافت «ها هي الأيدي المجرمة العابثة تشهر سيف حقدها الأعمى وتطلق رصاصها المجرم لتنال من الأخ بسام الفرا القاضي في محكمة بني سهيلا وعضو رابطة علماء فلسطين وأحد قادة كتائب القسام وذلك امتدادا للاعتداءات السافرة التي طالت أبناء وأنصار حركة حماس في مدينتي رام الله وجنين بالضفة الغربية».

ووجهت حركة حماس أصابع الاتهام الى حركة فتح بالوقوف وراء حوادث الاعتداء على عناصرها.

وأشارت الى أن «الاعتداء الهمجي» الذي استهدف النائب محمد شهاب في جباليا ليلة أول أمس كان على أيدي عناصر من حركة فتح».

ورفضت حركة حماس تحميل الحكومة الفلسطينية التي تقودها مسؤولية الفلتان الأمني المستفحلة في الأراضي الفلسطينية، مطالبة بضرورة انتهاء توقفها فورا.

كذلك اتهمت كتائب القسام «فرقة الموت» باغتيال القاضي بسام الفرا الذي قالت عنه انه أحد قادتها الميدانيين في جنوب قطاع غزة.

مقاومون فلسطينيون تابعون لحركة حماس يحيطون بجثمان الشهيد بسام الفرا خلال تشييعه في خان يونس امس

وقال أبو عبيدة الناطق باسم الكتائب ان «المجموعة المعروفة بما يسمى (فرقة الموت) التابعة لمتنفذين في جهاز الأمن الوقائي وحركة فتح قامت بإطلاق النار بشكل مباشر تجاه القاضي بسام الفرا مما أدى الى مقتله على الفور». وقال أبو عبيدة «إن من قتل القاضي الفرا جهات معروفة لدينا».

ورفضت حركة فتح الاتهامات التي أطلقتها حركة حماس ضدها بالوقوف وراء مقتل الفرا. وقال توفيق أبو خوصة المتحدث باسم فتح في اتصال مع «القدس العربي»، «نحن في حركة فتح ضد أي تجاوز أو إخلال بالقانون الفلسطيني»، مشددا على رفض حركة فتح لما وصفه «الاتهامات الجاهزة» التي تطلقها حركة حماس وتحمل حركة فتح بموجبها المسؤولية عن الحادثة.

وأشار أبو خوصة الى أن «الجهة الوحيدة المخولة في توجيه التهم هي المحكمة الفلسطينية وليست حركة حماس»، لافتا الى أن التصريحات المتسرعة التي أطلقتها حركة حماس تهدف الى توتير الساحة الفلسطينية وتعمل على خلق أجواء تحريض.

الى ذلك أدان سماحة الشيخ تيسير رجب التميمي قاضي قضاة فلسطين جريمة اغتيال الفرا، معتبرا «الجريمة مساسا خطيرا بالسلطة القضائية وبسيادة القانون».

في ظل امتداد الصراع الداخلي الى الضفة

اطلاق النار على مركز للشرطة ومقر للقوة 17 في رام الله وعلى عناصر من حماس بجنين

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

شهدت الضفة الغربية الليلة قبل الماضية صراعات داخلية ما بين نشطاء حركتي حماس وفتح الامر الذي تطور الى حد اطلاق النار في رام الله والبيرة على مركز للشرطة ومقر للقوة 17 حرس الرئاسة في حين جرح احد كوادر حركة حماس في جنين برصاص مسلحين مجهولين.

وفيما اعتقلت قوات الامن الفلسطينية الليلة قبل الماضية نشطاء من حركة حماس في رام الله وسط الضفة الغربية بعد اطلاق النار عليهم من قبل مسلحين مجهولين لقيامهم بتعليق «بوسترات» أدعت مصادر في حركة فتح بانه تم اطلاق النار عليهم نتيجة الصاقهم البوسترات فوق صور الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

وعلى خلفية ذلك الحادث تم اطلاق النار على مركز للشرطة في رام الله، في حين تعرض مقر للقوة 17 المكلفة بحراسة الرئيس الفلسطيني لرشقات نارية.

واوضحت مصادر امنية ان اطلاق النار من قبل مجموعة من المسلحين المجهولين باتجاه مركز للشرطة في مدينة رام الله اسفر عن اصابة شرطي بجروح.

وحسب المصادر فان المسلحين اطلقوا النار أيضا باتجاه مركز لقوات الـ17 على مدخل مدينة البيرة دون وقوع اصابات.

هذا ونشرت الاجهزة الامنية عناصرها امس في رام الله بشكل كثيف بهدف منع الفلتان الامني في المدينة التي تعتبر العاصمة السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية.

هذا وادعت مصادر من حركة حماس ان نشطاء من حركة فتح من الاجهزة الامنية اطلقوا النار في ساعة متأخرة من الليلة قبل الماضية على اعضاء في حماس في رام الله مما اسفر عن جرح احدهم واعتقال اخرين افرج عنهم لاحقا بتدخل من مسؤولين في الحكومة.

وقالت مصادر طبية في مستشفى الشيخ زايد إن مواطناً يدعى محمد جلال يوسف (26 عاما) وهو من مدينة قلقيلية شمال الضفة، ويعمل في رام الله، وصل الى المستشفى قرابة الساعة العاشرة بعد إصابته بعدة رصاصات في أقدامه.

وأوضحت المصادر أن ثلاثة شبان من حركة حماس كانوا يقومون بتعليق يافطات وملصقات خاصة بالحركة في ذكرى انطلاقتها، فوجئوا بإطلاق النار نحوهم مما أدى الى إصابتهم وفرار الفاعلين.

وعلى صعيد امتداد حالات الفلتان الامني للضفة الغربية اطلقت النار في منطقة جنين شمال الضفة الغربية الليلة قبل الماضية على المواطن ابراهيم صعابنة (42 عاما) احد كوادر حركة حماس في بلدة فحمة جنوب غرب المدينة.

وحسب مصادر امنية فلسطينية فان مجموعة من المسلحين المجهولين الذين كانوا يستقلون سيارة من نوع سوبارو استوقفت صعابنة احد كوادر حماس بينما كان يسير بمركبته عائداً من بلدة كفر راعي الى بلدة فحمة واطلقوا سبع رصاصات على قدمه قبل ان يلوذوا بالفرار.

هذا و تم نقل المصاب الصعابنة الذي وصفت جراحه بالمتوسطة الى مستشفى جنين الحكومي لتلقي العلاج في حين اتهمت حركة حماس عصابات الفلتان الامني التي «تعبث فساداً في الضفة الغربية وقطاع غزة» بارتكاب هذه الجريمة.

هذا وتشهد الساحة الفلسطينية مناوشات ميدانية بين حركتي فتح وحماس كبرى الفصائل الفلسطينية، حيث تتهم حماس والتي تقود الحكومة الفلسطينية منافستها فتح بالانقلاب على الحكومة ونشر الفوضى والمشاركة في حصار الشعب الفلسطيني فيما تتهم الاخيرة حكومة حماس بالفشل في ضبط الاوضاع الداخلية بل تتستر على ارتكاب جرائم القتل التي تحدث في قطاع غزة تحديدا.

إعادة افتتاح معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر لمدة يومين

غزة ـ «القدس العربي»
ـ من أشرف الهور:

أعلنت مصادر فلسطينية أنه تم إعادة افتتاح معبر رفح الحدودي جنوب قطاع غزة والواصل بين الأراضي الفلسطينية والمصرية يوم أمس.

وقال نظمي مهنا مدير عام المعابر في السلطة الفلسطينية في تصريحات صحافية أنه معبر رفح الحدودي سيعمل على مدار يومي الأربعاء والخميس أمام حركة القادمين والمسافرين من والى قطاع غزة في كلا الاتجاهين.

وأوضح مهنا أن هناك إجراءات خاصة سيتم اتخاذها لتسهيل حركة عبور المواطنين الفلسطينيين القادمين الى غزة والمغادرين بحيث لا يحدث هناك ازدحام كما حصل في المرات السابقة.

وقالت مصادر أمنية تعمل على المعبر أنه منذ ساعات صباح أمس بدأ عدد كبير من المواطنين بالوصول الى المعبر بقصد السفر عقب وصول بعثة المراقبين الأوروبيين الى هناك، منوهاً الى أنه سيتم بذل اكبر جهد ممكن للتخفيف من حالة الازدحام والسماح بدخول مئات المواطنين العالقين على الجانب المصري منذ أسبوعين.

ودعا المصدر المواطنين الى الالتزام بالنظام ليتسنى للطواقم العاملة في المعبر تأدية عملها وتسهيل مهمة المغادرين والقادمين.

ويتوقع أن يتم سفر نحو ثلاثة آلاف حاج فلسطيني الى الديار المصرية ومن ثم الى المملكة السعودية لتأدية مراسم الحج.

وبحسب المصادر الفلسطينية فإن الأولوية في السفر ستكون للحجاج الفلسطينيين والمرضى والحالات الإنسانية.

يشار الى أن سلطات الاحتلال أغلقت المعبر منذ بدء حملة أمطار الصيف على القطاع في نهاية شهر حزيران (يونيو) الماضي ولم تأذن بفتحه إلا لأيام قليلة ساهمت في تفاقم مأساة المواطنين الفلسطينيين، ويعتبر معبر رفح المعبر الوحيد لسكان قطاع غزة للسفر الى العالم.

الفصائل الفلسطينية في دمشق تتهم المنظمة بالسعي لتزوير انتخابات جديدة وابو اللطف يقول ان اللجنة التنفيذية «فقدت شرعيتها»

■ دمشق ـ يو بي آي ـ رويترز: أدانت الفصائل الفلسطينية المتواجدة في سورية امس الاربعاء ما تردد عن تفكير الرئيس محمود عباس في الدعوة لاجراء انتخابات مبكرة رغم معارضة حركة حماس التي ترأس الحكومة الحالية محذرين من ان ذلك قد يؤدي الى ما وصفوه بالفتنة. وقال الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة طلال ناجي «عندما تجتمع اللجنة وتحرض رئيس السلطة على اجراء انتخابات من اجل تزييف ارادة الشعب الفلسطيني هذا أمر يحفز على الفتنة والفوضى بالشارع الفلسطيني»، مشيرا الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال ناجي في مؤتمر صحافي جمع عددا من ممثلي الفصائل «اللجنة التنفيذية من المفروض انها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني يجب ان يكون دورها توحيديا لا محرضا على الانقسام ومحرضا على الفتنة والفوضى». وقال موسى ابو مرزوق القيادي البارز في حماس «الدعوة لانتخابات رئاسية وتشريعية هي دعوة مباشرة لتزوير الانتخابات بغطاء اقليمي ودولي. لا يمكن ان يدعى الى الانتخابات الا بنتائج مضمونة ولا يمكن أن تضمن النتائج الا بتزويرها». وجاء في بيان وزعته الفصائل المعارضة بشكل عام لحركة فتح التي يقودها عباس «ان التوصية التي اتخذتها اللجنة التنفيذية وقدمتها للرئيس باجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة تخلق المزيد من التوتر والانقسامات في الساحة الفلسطينية». وقال البيان «نرفض هذه التوصية وان اللجنة فاقدة لشرعيتها. ان هذه الدعوة ستدخلنا في مأزق خطير وتعمق الأزمة». وحضر الاجتماع الذي صدر عنه البيان أبو مرزوق الى جانب عدد من ممثلي الفصائل الفلسطينية المتواجدة في دمشق.

ووزعت في المؤتمر الصحافي نسخة من رسالة فاروق القدومي (ابو اللطف) رئيس حركة فتح الى المجلس الوطني الفلسطيني يقول فيها ان اللجنة التنفيذية «فقدت شرعيتها». وقوبلت توصية اللجنة التنفيذية لعباس باجراء انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية بالرفض من حماس التي فازت بالاغلبية البرلمانية في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني (يناير).

وأضاف المؤتمرون: مضى على انتخابها 11 عاما تقريبا فيما ينص النظام الأساسي في المنظمة على أن يعقد المجلس الوطني لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة في كل عام. وقال طلال ناجي الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل في تصريحات لـ«يونايتد برس أنترناشيونال» إن «اربعة من أعضاء اللجنة توفوا وهم رئيسها ياسر عرفات وفيصل الحسيني مسؤول ملف القدس وسليمان نجار ممثل حزب الشعب وياسر عمر رئيس دائرة التربية والتعليم إضافة الى سجن عبد الرحيم ملوح أحد أعضائها».

وأشار الى أن «العضو الرئيس في اللجنة فاروق القدومي (ابواللطف) رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير لم يحضر اجتماعها منذ 10 سنين لأنه في تونس بينما تجتمع اللجنة في رام الله».

واضاف ناجي إن «أبو اللطف سيعقد يوم السبت المقبل مع قادة الفصائل في دمشق اجتماعا للبحث في تنشيط مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتشكيل مجلس وطني فلسطيني».

واعتبر ناجي أن «ما تقدمت به اللجنة التنفيذية من توصية لا يشكل مبادرة وإنما التفافا على نتائج الانتخابات وبصراحة أكثر لتزوير انتخابات جديدة لإقصاء حماس عن الحكم وفقا لمطلب إسرائيلي أمريكي».

واكد «نحن لم نرفض مبادرة. نريد تنفيذ ما اتفقنا عليه في حوار القاهرة في 17 آذار (مارس) العام الماضي مع (رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس) أبو مازن نفسه».

وأوضح «لقد اتفقنا على دعوة لجنة تحضيرية للاجتماع على أن تضم الأمناء العامين للفصائل واللجنة التنفيذية ورئيسها ورئيس المجلس الوطني لإعادة تشكيل مجلس وطني فلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير وتفعيلها وتنشيطها».

وحمل ناجي محمود عباس «مسؤولية عدم انعقاد هذا الاجتماع وفقا لما هو متفق عليه».

وكرر أن « اللجنة التنفيذية فاقدة للشرعية بكل المقاييس ولا يحق لها أن تصدر مثل هذا الموقف إضافة الى أن هذه اللجنة ينبغي أن تكون مرجعية عليا للشعب الفلسطيني وتحرص على الوحدة الوطنية لا تعمل على الفرقة بين الفصائل».

واتهم اللجنة «بالدعوة الى الفتنة لأنها تريد بكل صراحة إقصاء حماس عن الحكومة والتشريعي» في الوقت الذي «لا تشكل حماس أو حركة الجهاد الإسلامي جزءا من المنظمة حتى تدعو اللجنة الى انتخابات مبكرة بعد أقل من عام على الانتخابات الاخيرة للتشريعي والتي وصفها الغربيون بالنزيهة والشريفة».

ردا على خروقات التهدئة فصيلان مسلحا يقصفان بلدة سيديروت الإسرائيلية بصواريخ محلية الصنع

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

أعلنت كل من سرايا القدس الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي وإحدى المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح أمس مسؤوليتها عن إطلاق صواريخ محلية الصنع تجاه بلدة سيديروت الإسرائيلية.

وقالت سرايا القدس في بيانين منفصلين لها أن إحدى مجموعاتها المسلحة استهداف بخمسة صواريخ محلية الصنع بلدة سيديروت.

وأوضحت أن عملية القصف الأولى تمت بثلاثة صواريخ مطورة من طراز قدس متوسط المدى وعاودت المجموعة قصف نفس البلدة بصاروخين آخرين رداً على الخروقات الإسرائيلية للتهدئة في الضفة الغربية.

وأكدت السرايا في بيانها على وحدة الأراضي الفلسطينية وقالت «فلسطين وطن واحد لا يتجزأ».

وقالت «إن هذه العملية رداً طبيعياً على جرائم الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ورداً على الخروقات الإسرائيلية والتي أدت لاستشهاد 8 شهداء و30جريح و 161معتقل، كان آخرها اعتقال قائد سرايا القدس في طولكرم صلاح العراقي أول أمس منذ الإعلان عن التهدئة المبرمة».

كما أعلن لواء الجهاد والمقاومة الذي يتبع كتائب الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح مسؤوليته عن إطلاق صاروخ محلي الصنع من نوع فاتح باتجاه نفس البلدة الواقعة الى الجنوب من إسرائيل والقريبة من حدود قطاع غزة الشمالية.

يذكر أن الفصائل الفلسطينية وافقت على تهدئة مع إسرائيل في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تقضي بأن تتوقف قوات الاحتلال الإسرائيلي عن تنفيذ عمليات عسكرية في المناطق الفلسطينية مقابل توقف الفصائل الفلسطينية المسلحة عن إطلاق صواريخ محلية الصنع تجاه الأهداف الإسرائيلية.

حركة فتح تتهم قناة «الجزيرة» الفضائية بالانحياز لحماس

محمد دحلان يشن هجوما قويا على الحكومة الفلسطينية ويؤكد تسلم حكومة السلطة خزائن فارغة

غزة ـ رام الله «القدس العربي»
ـ من أشرف الهور ووليد عوض:

وجه محمد دحلان رئيس لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي والنائب عن حركة فتح اتهامات شديدة للحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس ولقناة «الجزيرة» الفضائية متهما الحكومة الفلسطينية بإغراق الشعب الفلسطيني بديون أكبر مما كانت عليه وانتهاجها لسياسة تكتيم الأفواه.

ووجه دحلان خلال حفل نظم لتكريم الصحافيين والمؤسسات الإعلامية بمدينة غزة تحيته الى الصحافيين قائلا «تحية الى الإعلاميين الفلسطينيين الذين يتمسكون بقلمهم الحر في ظل حملة تكميم الأفواه وتخوين الأقلام الشريفة»، في إشارة الى حركة حماس وقناة «الجزيرة» الفضائية.

وأضاف دحلان «هذه الأقلام التي لا نعرفها ولا تعرفنا تنبري للتكفير والتخوين لكل من يختلف مع الظالمين في الرأي» خاصا بالذكر قناة «الجزيرة» الفضائية التي وصفها بأن «همها الوحيد اليوم هو التنكيل بالوحدة الوطنية الفلسطينية فيما تركت فضائيتها الإنكليزية لليهود».

واتهم دحلان إدارة قناة «الجزيرة» في قطر بإثارة الفتنة داخل المجتمع الفلسطيني.

وقال «من حق الجميع أن يقولوا ما يشاءون بشرط ألا يوقظوا الفتنة» موجها حديثه للعاملين داخل الاستوديوهات في قطر الذين وصفهم بأنهم «يخدمون بسلوكهم إسرائيل»، مستثنيا من كلامه العاملين في قناة «الجزيرة» من داخل الأراضي الفلسطينية.

وأشار دحلان الى أن ما يحدث اليوم في المناطق الفلسطينية ليس فلتانا أمنيا بل حرب معلنة من طرف واحد ضد الشعب.

واتهم دحلان وزير الداخلية سعيد صيام بالتقصير في أدائه لعمله قائلا «وزير الداخلية يعرف بالاسم من قتل العميد جاد التايه (ضابط مخابرات اغتيل قبل أشهر) فليمارس صلاحياته ويأتي بهم الى التحقيق والمحاكمة وسنقدم له تحية»، لافتا الى أن حركة فتح ستستمر في كشف الحقائق.

وقال «إذا اعتقدت حماس أنه وفي اجتماعاتها وأحاديثها التي نعرفها عن نيات القتل أن ذلك نوع من العجز يكونون مخطئين فقد صمتنا كثيرا وبلعنا جراحاتنا لأننا لا نريد فتنة يسببها بعض المشعوذين من حماس وليس جميعهم لأن فيهم حكماء».

وانتقد دحلان رفض حماس في السابق زيارة توني بلير رئيس الحكومة البريطاني وإعلانها بعد ذلك الترحيب به على لسان الدكتور أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، واصفا عملية الترحيب بوجود «شيء جديد في العلاقة السياسية بين حماس وأوروبا». وقال «بعد أن قال مسؤول في حكومة حماس قبل فترة وجيزة أن بلير غير مرحب به في الأراضي الفلسطينية واعتبر أن بريطانيا هي سبب كوارث السودان مساء الثلاثاء. وانتقد هنية امس انتشار قوات أمن موالية للرئيس الفلسطيني محمود عباس في غزة وقال ان حل العنف يكمن في احترام فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات.

وتصاعد العنف بين حركتي حماس وفتح بعد مساع لم تكلل بالنجاح لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقتل يوم الاثنين في غزة ثلاثة أطفال هم أبناء مسؤول كبير بالمخابرات الفلسطينية موال للرئيس الفلسطيني وهو ما حدا بعباس الى اصدار اوامر لقوات الامن التابعة له بالانتشار في أنحاء غزة.

وقال هنية في مؤتمر صحافي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم «الحل الشامل لهذا الموضوع هو احترام ارادة الشعب الفلسطيني. احترام خياراته الديمقراطية ووقف الحراكات الامنية على الارض».

وقال هنية وهو من كبار مسؤولي حماس ان الحكومة لن تقف مكتوفة اليدين بعد ان قام مسلحون مجهولون بقتل القاضي بسام الفرا من حركة حماس في قطاع غزة امس الاربعاء. ووصلت حماس الى السلطة بعد فوز مفاجئ في انتخابات كانون الثاني (يناير). وقال هنية ان انتشار قوات فتح يعوق عمل وزارة الداخلية التي تسيطر عليها حماس.

واوضح «قوات أمن الرئاسة ليست لها علاقة مباشرة بالامن الداخلي... هذا الانتشار يشكل قطعا للطريق على اداء وزارة الداخلية...يجب ان تمنح وزارة الداخلية الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا».

وقال هنية في تعقيب على قتل احد القضاة الشرعيين في قطاع غزة «ليس فقط اننا ندين ونستنكر بشدة بل نشدد على ان الحكومة لن تقفد مكتوفة اليدين تجاه ذلك. وزارة الداخلية تتابع عن كثب...امل ان يلقوا القبض على القتلة».

كما استبعد هنية مجددا امكانية تحول العنف المتفاقم الى حرب اهلية. وقال «نحن نؤكد ان الحرب الاهلية لا توجد في قاموسنا...و لا في ثقافتنا».

وكشف نزال في تصريح عن «رجحان كفة الإخوانيين (حركة الاخوان المسلمين) في الجزيرة، التي تميل بقوة لصالح الرواية الإخوانجية وتنحاز لحركة حماس على حساب الحقيقة، وتقوم بتضخيم جزيئيات محددة من الحقيقة، فيما تسعى لتهميش أجزاء أخرى منها».

وقال لموقع فلسطين برس التابع لحركة فتح إن «الجزيرة باعت نفسها للإخوان المسلمين فطمست كل الجوانب الأخرى من الحقيقة».

ويأتي ذلك عقب قيام قناة «الجزيرة» الفضائية الناطقة باللغة الانكليزية ببث برنامج عن جدار الفصل في الضفة الغربية فسر من قبل حركة فتح على أنه «تبرير لإنشاء الجدار».

وحذر من أن بعض الفضائيات العربية، لم يسمها، «تقوم بحملة لضرب فتح في تدخل مرفوض في الشأن الفلسطيني الداخلي تسعى من خلاله دول في المنطقة لممارسة نفوذ سياسي على الشعب الفلسطيني عبر وسائل الإعلام».

اسرائيل تنفذ حملة منظمة لتهجير الفلسطينيين من القدس و17 % من الاسر المقدسية غيرت مكان سكنها بسبب بناء الجدار

رام الله ـ «القدس العربي»
ـ من وليد عوض:

تنفذ سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة منظمة لتهجير الفلسطينيين من مدينة القدس التي عزلتها عن محيطها الجغرافي بجدار فاصل تسبب في اجبار 17 % من العائلات المقدسية لتغيير مكان سكنها، وذلك وفق دراسة رصدت الاثار الناجمة عن بناء الجدار في الضفة الغربية.

وكشفت الدراسة أن 17 % من السكان المقدسيين غيروا مكان سكنهم منذ عام 2000 وحتى هذه الفترة، حيث اضطروا لفعل ذلك بسبب تأثير الجدار على حياتهم.

واكدت الدراسة التي جاءت بعنوان «مهجرون بفعل الجدار» حدوث هجرة قسرية داخلية واسعة خصوصا في مدينة القدس التي تم عزل العديد من احيائها عن مركز المدينة التي بات الوصول اليها يقتضي المرور من المعابر المحيطة بالمدينة المحاطة بجدار اسمنتي يفصلها عن الضفة الغربية.

وقالت انغريد جرادات، مدير المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة «بديل» امس إن 17 % من المواطنين الذين يقطنون شرق الجدار في حدود منطقة القدس اضطروا الى الانتقال الى منطقة غربي الجدار، بعد أن فقدوا حقهم في حرية التنقل وهو الأكثر انتهاكا بسبب بناء جدار الفصل العنصري في مناطقهم، ما حرمهم من حقوق أساسية أخرى مثل التعليم والحصول على ملاحظة حركة السكان من الشرق الى الغرب وبالعكس.

وأوضحت المصادر أن الدراسة التي اعدها المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة تهدف بشكل خاص الى التركيز على الآثار الديموغرافية التي خلفها الجدار على سكان منطقة القدس بالتحديد من الذين لديهم صعوبة بالغة في الحصول على الخدمات الصحية، كما انعكس ذلك في بعض النواحي الاجتماعية مثل تحديد المنطقة التي يتم منها اختيار شريك الحياة حيث لا يسمح للمواطنين المقدسيين باصطحاب شريك الحياة من الضفة الغربية والعيش في مدينة القدس، وذلك في وقت ترفض فيه سلطات الاحتلال لم شمل العائلات الفلسطينية.

وذكرت مديرة مركز بديل أن التهجير القسري يعتبر تبعا للقانون الدولي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، الأمر الذي من شأنه دعم الأساس القانوني والسياسي لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الجدار. من جانبه أوضح نضال العزة المنسق الإعلامي لمركز بديل مفهوم الهجرة القسرية الداخلية، باعتباره مصطلحا جديدا على المفردات الفلسطينية، بعد الاعتياد على مصطلحات اللجوء المرتبطة بنكبة الفلسطينيين عام 948 ونكسة حزيران (يونيو) 1967.والمقصود بالتهجير القسري هو تهجير الفلسطينيين في داخل وطنهم بفعل القيود المفروضة على حركتهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية. واكدت الدراسة أن مدينة القدس بالتحديد تتعرض لعملية تفريغ منظمة من قبل سلطات الاحتلال، حيث قال العزة ان السلطات الاسرائيلية مارست في السابق أنماط هجرة إجبارية بشكل مباشر، حيث تؤكد الروايات أن أعدادا كبيرة من الفلسطينيين تم تحميلهم في شاحنات ونقلهم الى خارج قراهم ومدنهم وبلداتهم في أراضي 48، وهو الأمر المشابه الذي حدث عام 1967.

وأوضح العزة أن الاستراتيجية الجديدة التي تتبعها السلطات الاسرائيلية تقوم على تهجير قسري داخلي عن طريق حرمان المواطنين الفلسطينيين في القدس من حقوقهم الأساسية في المدينة من خلال فصلهم عن طريق الجدار الفاصل والتضييق عليهم. واعتبرت الجهات القائمة على إعداد الدراسة إن عملية التهجير القسري الجارية بفعل الجدار والنظام المرتبط به لا تحول دون التوصل الى سلام عادل ودائم وحسب، بل وتفاقم الصراع وتمعن من خلالها إسرائيل في انتهاك حقوق الفلسطينيين خصوصا حقهم في تقرير المصير. وتخلص الدراسة الى ذات النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 14 تموز (يوليو) عام 2004 حيث أكدت المحكمة عدم قانونية بناء الجدار وان الاستمرار في ذلك يؤدي الى ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي خصوصا فيما يتصل بتهجير السكان والاستيلاء على المناطق المفرغة من سكانها.

وتوصي الدراسة، بضرورة اعتراف المجتمع الدولي بمشكلة التهجير الداخلي التي يتعرض لها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، وبضرورة وقوف المجتمع الدولي عند مسؤولياته من خلال إيجاد آلية فعالة لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية.

هنية: السودان وعد بتقديم 10 ملايين دولار للفلسطينيين

الخرطوم ـ «القدس العربي»
ـ من كمال حسن بخيت:

اعلن رئيس الحكومة الفلسطينية القيادي في حركة حماس اسماعيل هنية امس الاربعاء في الخرطوم ان السلطات السودانية وعدت بتقديم 10 ملايين دولار كمساعدة طارئة للسماح لحكومته بمواجهة الحصار الغربي.

وصرح هنية للصحافيين «لقد امر الرئيس (عمر حسن) البشير بدعم حكومتنا لتخفيف ضغوطات الحصار» عبر تقديم مساعدة بقيمة 10 ملايين دولار. والتقى رئيس الحكومة الفلسطينية الرئيس